الموضوع: بيان عاجل بشأن تشغيل الباحثين عن عمل والدور المأمول من المركز الوطني للتشغيل

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الشفيع المصطفى، وعلى آله وصحبه المنتجبين .

شكراً سعادة الرئيس، شكراً إخواني أصحاب السعادة أعضاء المجلس.

أما بعد ، فإنني أود أن أدلي بهذا البيان العاجل لأجل الإشارة إلى موضوع فرض نفسه على مشهد الساحة العمانية ليتصدر قائمة مطالب الرأي العام بالسلطنة، موضوع في غاية الأهمية يلامس مجالات تشغيل الباحثين عن عمل والإحلال للقوى الوطنية، والدور المأمول والمرتجى من إنشاء المركز الوطني للتشغيل لحلحلة هذه القضية العصية، التي أصبحت الشغل الشاغل لالآف من شباب هذا الوطن الفتي.

أصحاب السعادة أعضاء المجلس:

أكد جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- في خطابه في فبراير ٢٠٢٠م والذي نعده خارطة الطريق بحق للنهضة العمانية المتجددة ، أكد قائلا : "سنولي كل الاهتمام والرعاية والدعم لتطوير إطار وطني شامل للتشغيل، لاعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، يستوجب استمرار تحسين بيئته في القطاعين العام والخاص، ومراجعة نظم التوظيف، في القطاع الحكومي وتطويره، وتبني نظم وسياسات عمل جديدة تمنح الحكومة المرونة اللازمة والقدرة التي تساعدها على تحقيق الاستفادة

القصوى من الموارد والخبرات والكفاءات الوطنية، واستيعاب أكبر قدر ممكن من الشباب، وتمكينهم من الانخراط في سوق العمل، لضمان استقرارهم ومواكبة تطلعاتهم، استكمالاً لأعمال البناء والتنمية".

أصحاب السعادة أعضاء المجلس:

أولاً:

ولتأكيد جلالته – حفظه الله ورعاه- لتطوير إطار وطني شامل للتشغيل، فإننا ندرك حجم التحديات الجمة التي تعترض مجالات التشغيل والإحلال للقوى الوطنية في سوق العمل العماني، كما نعلم علم اليقين بأن منظومة التشغيل الحالية لم تستطع مواجهة التحديات الحالية في " سياسات التشغيل والباحثين عن عمل "، ولم تستطيع أيضاً إيجاد حلول عملية على أرض الواقع تحد من تبعاتها المؤرقة على الدولة والحكومة والمواطن على حد سواء، فهي تعد إحدى قضايا الوطن المصيرية، وباستقراء بيانات الإحصائيات الرسمية، والتي أشارت إلى أن عدد الباحثين عن عمل النشيطين حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠م بلغ (٦٥) ألف، منهم (٤٤٪) من حملة المؤهل الجامعي، و(٢٧ ٪) من حملة الدبلوم العام أو ما يعادله، و(١٩ ٪) من حملة الدبلوم الجامعي.

كما أنه وفقاً للمجموعات التخصصية للإحصائيات الرسمية ، تخصصات التجارة وإدارة الأعمال والإدارة العامة تستحوذ على المرتبة الأولى من شريحة الباحثين، وتأتي تخصصات " تكنولوجيا المعلومات والحوسبة " في المرتبة الثانية، ومجموعة المهن والمهن الهندسية في المرتبة الثالثة، وتطول القائمة إلى حوالي ٢٢ مجموعة.

كما تشير دلالات الأرقام الرسمية أيضاً بأن نسب التغير في الفترة ما بين مايو ويونيو الماضيين من العام الجاري، جاءت لصالح الزيادة في أعداد الباحثين، وبنسبة لا تقل عن (٣٤،٩٤ ٪) ، الأمر الذي يعد مؤشراً يفيد انضمام أعداد جديدة من الباحثين النشيطين سواء الآتين عبر مظلة التعليم وعددهم (٥٢٨٥٧) باحث عن عمل، أو المسرحين من قطاع الأعمال والذي بلغت أعدادهم (١٢٢٩٣) مسرح؛ الأمر الذي من شأنه أن يعمق من آثار وتفاقم مشكلة التشغيل والتوظيف بالسلطنة، ناهيك عن التبعات القاسية على منظومة التشغيل الوطنية جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية وآثار جائحة (كوفيد ١٩) .

أصحاب السعادة أعضاء المجلس:

ثانياً:

إن الحديث عن منظومة التشغيل الوطنية، يستدعي الإشارة معها إلى البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ): والذي كان من أهم مبادرات تنفيذ في مختبر سوق العمل والتشغيل، وإطلاقه عبر منظومة عمله مجموعة من الإجراءات منها: اطلاق المبادرات، وفرق العمل المرتبطة بها كفريق سياسات التعمين وغيره، كذلك مبادرة إنشاء المركز الوطني للتشغيل ؛ والذي تم إنشاؤه وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٢ / ٢٠١٩) لتتساند تلك المبادرات الوطنية في تحقيق نسب معقولة للتعمين والإحلال للشباب، منها ما يتعلق بأهداف مختبر سوق العمل والتشغيل وصولاً إلى توفير ٣٠ ألف فرصة عمل في قطاعات السياحة والصناعات التحويلية واللوجستيات ، وحوالي ٨٢ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٣ م في قطاعات الصناعة التحويلية

والثروة السمكية والسياحة واللوجستيات، على أن لا تتجاوز نسبة الباحثين عن عمل ٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠ م.

أخواني أصحاب السعادة:

ثالثاً:

من خلال ما سبق ذكره، فإننا نجد أن بعض التحديات في ملف التعمين في القطاع الخاص تتمحور في الآتي :

١- عدم وجود التوافق بين القطاعات المستهدفة للتعمين في مختبر سوق العمل والتشغيل لبرنامج (تنفيذ) وبين واقع المؤهلات العملية للباحثين عن عمل، إذ تم استهداف التعمين في ثلاثة قطاعات وهي: القطاع الصناعي بنسبة ٣٥٪، قطاع السفر والسياحة بنسبة ٤٤،١٪، القطاع اللوجستي بنسبة ٢٠٪، في حين نجد أن نسبة ٦٧،٤ ٪ من الباحثين عن العمل من حملة الدبلوم الجامعي فأعلى في تخصصات الإدارة وتقنية المعلومات والهندسة.

٢- ضعف نسبة التعمين المستهدفة في بعض القطاعات وعدم مواكبتها لواقع الباحثين عن العمل، وكمثال يشير قرار وزارة القوى العاملة رقم ٢٠٠٩/٣٢١ ، إلى أن نسبة التعمين المستهدفة للعاملين بمستويات الإدارة العليا في قطاع تقنية المعلومات ٨،٦٪ ، في حين يشكل الباحثون عن عمل في تخصصات الإدارة وتقنية المعلومات نسبة ٥٢٪ من الباحثين عن عمل من حملة الدبلوم الجامعي فأعلى.

٣- البطء في تحقيق نسب التعمين المستهدفة في مبادرات برنامج تنفيذ بنهاية ٢٠٢٠ م وكمثال على ذلك، استهدف المختبر تحقيق نسبة تعمين ٣٥٪ في القطاع الصناعي في حين تبلغ النسبة المتحققة إلى منتصف عام ٢٠٢٠ م في قطاع الصناعات التحويلية

حوالي ١٥ ٪ فقط، مع وجود ٤٦٢ باحث عن عمل في تخصص قطاع الصناعات التحويلية.

رابعاً:

- أشارت دراسة مجلس الشورى بشأن " تحليل ومتابعة تشغيل القوى العاملة الوطنية في فبراير٢٠١٩م " إلى أن القطاع الخاص يعول عليه بشكل أساسي لاستيعاب الباحثين عن عمل خلال الخطط الخمسية الثامنة والتاسعة وصولاً إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل للباحثين عن عمل، إلا أن الأرقام توضح عدم نجاح البرامج والسياسات المتبعة للتشغيل والإحلال خلال الفترة السابقة لتحقيق هذا الهدف ، مما يستوجب النظر في دراسة وتنظيم جميع القطاعات الاقتصادية في سوق العمل ، ومعالجة التحديات التي تواجهها حتى تتوسع وتستطيع أن تولد فرص عمل جديدة سنوياً تواكب حجم الزيادة الطبيعية للباحثين عن عمل، كما قدمت الدراسة رؤية عن الفرص الوظيفية التي يمكن أن تتوفر سنوياً في إثني عشر قطاعاً خاصاً ، وبإجمالي توفير حوالي ٤٠ ألف وظيفة سنويا ، هذا إلى ما أمعنا النظر في القطاعات الأخرى المولدة لفرص العمل، والتي لم يتم تشكيل لجان مشتركة لها للتعمين إلى الآن، كذلك الحال فيما يتعلق بإجمالي فرص العمل المتاحة التي ستتواجد في حالة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة.

أصحاب السعادة أعضاء المجلس:

خامساً:

خلال عام من نشوء المركز الوطني للتشغيل كمبادرة من مبادرات برنامج (تنفيذ) ، فلم نشهد منه خطط أو برامج تتواكب مع التصدي

لمثل هذه التحديات ، رغم أن المرسوم السلطاني٢٢/٢٠١٩ قد اعطى صلاحيات كبيرة للمركز ، وأتبعه لمجلس الوزراء الموقر للمزيد من الفاعلية والتمكين ، فقد حدّدت المادة الثالثة من النظام مسؤولية المركز عن توجيه واعداد وتشغيل الباحثين عن عمل والمحافظة على استقرارهم ، إضافة إلى الاختصاصات الصريحة للمركز ومجلس إدارته بشأن خطط وبرامج التشغيل في المواد (٤) و (٨).

أصحاب السعادة أعضاء المجلس:

من خلال هذا البيان العاجل اقترح التوصيات الأتية:

١- تفعيل صلاحيات المركز الوطني للتشغيل وتمكينه حسب اختصاصاته في مجال برامج التشغيل من خلال إعادة النظر في بعض نسب التعمين المستهدفة، وتعزيز سياسات وبرامج الإحلال في الوظائف المختلفة بما يتناسب مع المجموعات التخصصية للباحثين عن العمل ، وكذلك الوظائف التخصصية والوظائف القيادية المتوسطة والعليا .

٢- دراسة توحيد جهود منظومة التشغيل لتكون تحت مظلة المركز الوطني للتشغيل ، مثل مبادرات مختبر سوق العمل والتشغيل لبرنامج (تنفيذ) ، واللجان والفرق المنبثقة والمعنية بالتشغيل ، وكذلك نقل دائرة فرص العمل من وزارة القوى العاملة اليه ، ونقل مايتصل من دوائر معنية بالتوظيف من قطاع الخدمة المدنية اليه ، ومايتصل بالتوظيف في الشركات الحكومية لتعزيز فاعلية المركز.

٣- تمكين المركز وسرعة الاستجابة ؛ وذلك من خلال ضم صندوق التدريب الوطني للعمل وبرامج التدريب على رأس العمل تحت إشرافه المباشر.

٤- الاستفادة من مؤشرات قياس الأداء التي تقوم بها وحدة دعم التنفيذ والمتابعة وذلك لتقييم أداء المركز الوطني للتشغيل، بما يتضمنه هذا التقييم من تحديد لأوجه القوة والضعف في أداء المركز من حيث التنسيق مع جهات التوظيف ، وتحري نسب الإحلال والتعمين ، ومستوى جودة الدراسات المحددة لموازين عرض وطلب العمالة الوطنية ، وتحقيق نسب التعمين والاحلال في مختلف الوظائف ومنها العليا والمتوسطة والاختصاصية. وترفع الوحدة التقييم والتوصيات بشكل ربعي (ربع سنوي) الى الجهة المعنية ، وعلى أن ترفق نسخة الى مجلس الوزراء الموقر ، كي يتخذ القرارات والآليات المناسبة والسريعة لتصويب مسار المركز ؛ فمجلس الوزراء هو الجهة المرجعية للمركز من حيث التبعية.

ودراسة امكانية إحالة نسخة من هذه التقارير الربع السنوية لمجلس عمان للعمل على المزيد من التمكين والتصويب للمركز من خلال بحث الجانب التشريعي والرقابة.

٥- تعزيز آليات التواصل المجتمعي للمركز بما يضمن الشفافية والكفاءة في الأداء.

٦- العمل على الاسراع في اصدار مشروع قانون العمل الجديد بغية تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص وجعلها جاذبة.

أخواني أصحاب السعادة:

وفي الختام لا يسعني الا أن أشكركم على حسن الاستماع وإتاحة الفرصة لي لإلقاء البيان، كما لا يسعنا -وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عنكم- إلا أن نجدد العهد والولاء على الدوام لقائد مسير الخير العمانية المظفرة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. طاهرة بنت عبد الخالق بن علي اللواتية
عضو مجلس الشورى/ ممثلة ولاية مطرح